CIHEAM
International Center for Advanced Mediterranean Agronomic Studies

الاجتماع الوزاري الثاني عشر لـ CIHEAM

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

وزارة الفلاحة والصيد البحري
والتنمية القروية والمياه والغابات
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵣⵍⵎⵜ ⴰⵣⵔⴼⴰⵏ
ⵜⵣⵎⵣ ⵜⴰⵎⴰⵡⵍⵜ ⴷ ⵍⵎⴰⵢ ⴷ ⵜⴰⵅⴰⵏⵉⵏ
Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime,
du Développement Rural et des Eaux et Forêts

الاجتماع الثاني عشر لوزراء الزراعة والغذاء والثروة السمكية في الدول الأعضاء في المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

الرباط (المملكة المغربية) 25 أكتوبر 2024

البيان الختامي

النهج المتوسطي للسيادة الغذائية:

الهواجس والآثار على النظم الزراعية الغذائية المستدامة

بدعوة من معالي السيد أحمد البواري ، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المغربي، والسيدة فريدة كريفكا، رئيسة مجلس إدارة المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، اجتمع وزراء الزراعة من البلدان الثلاثة عشر الأعضاء في ذات المركز أو من يمثلهم في الرباط في 25 أكتوبر 2024 لمناقشة تطوير الزراعة المستدامة والمرنة والنظم الغذائية والأمن الغذائي والسيادة الغذائية في سياق التحديات التي يواجهها البحر الأبيض المتوسط.

الوزراء ورؤساء الوفود

نذكر:

●إن حوض البحر الأبيض المتوسط، الذي يقع في مفترق الطرق بين أوروبا وأفريقيا وآسيا، هو مهد الحضارات العظيمة ومحور رئيسي في الفضاء الأوروبي الأفريقي، وأنه كان دائمًا مكانًا مناسبًا للتبادل الثقافي والعلمي.

●هذا الحوض يشكل بيئة مواتية لتطوير نظم الثروة الحيوانية والمحاصيل الزراعية الرمزية (مثل الحبوب والبقوليات والكروم والزيتون والأشجار المثمرة).

●تتقاسم شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط خصائص وخلفيات وقيم مشتركة وتشكل هوية متوسطية متميزة؛ وهي تعبر عن نفس التطلعات ووجهات النظر وتواجه تحديات متشابهة تفاقمت بسبب النزاعات الجيوسياسية الحالية.

وإذ نعرب عن قلقنا من أن:

●منطقة البحر الأبيض المتوسط من بين المناطق الأكثر تأثراً بتغير المناخ، حيث ترتفع درجة حرارتها بنسبة 20٪ أسرع من المتوسط العالمي، مما يطرح تحديات ولكن أيضاً فرصاً للابتكار في الزراعة ومصايد الأسماك وإدارة النظم الإيكولوجية لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر الطبيعية؛

●يمكن إدارة الموارد المائية، على الرغم من توزيعها غير المتكافئ واستغلالها المفرط، بشكل أكثر فعالية من خلال تحسين الممارسات والتقنيات، خاصة وأن النمو السكاني يزيد من الحاجة إلى تحسين الوصول إلى هذه الموارد الحيوية وجودتها وإدارتها؛

●نظرًا لأن النزاعات في الشرق الأوسط تؤدي إلى تفاقم تحديات الجوع والأمن الغذائي، لا سيما تلك التي تؤثر على سكان القرى والفلاحين، فمن الأهمية بمكان تعزيز مرونة النظم الغذائية والزراعية لدعم السكان

الأكثر ضعفًا، وضمان استمرار الوصول إلى سلاسل الإمدادات الغذائية كجزء من جهود التعافي وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار؛

●توفر معالجة الفاقد والمهدر من الأغذية فرصة كبيرة لبناء نظم غذائية أكثر استدامة. ومن خلال الحد من الهدر، يمكننا تعزيز الأمن الغذائي والتغذية، وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وحماية النظم الإيكولوجية الطبيعية، والاستفادة بشكل أفضل من الموارد القيمة المستثمرة في إنتاج الأغذية.

إذ نأكد على أن:

●لتلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة، تعتمد العديد من بلدان المنطقة إلى حد كبير على الواردات، مما يجعلها حساسة للتغيرات في الأسواق الدولية، وأن السياسات الزراعية القوية ضرورية لضمان الأمن الغذائي والتغذية للسكان؛

●تشهد منطقة البحر الأبيض المتوسط حالة من عدم الاستقرار الشديد، مما يهدد نتيجة لذلك التنمية والسلام؛

● على الرغم من المبادرات المتخذة، لا يزال الحد من هدر الأغذية والفاقد الغذائي من بين التحديات الرئيسية في كل مرحلة من مراحل السلسلة، من الإنتاج إلى الاستهلاك؛

●تشكل النساء، لا سيما في المناطق القروية والساحلية، قوة عاملة زراعية مهمة ويواجهن تحديات مستمرة تؤكد الحاجة الملحة إلى سياسات أكثر شمولاً وموجهة نحو المساواة بين الجنسين؛

●يمثل الشباب فرصة لتنمية المنطقة، على الرغم من أن معدل البطالة المرتفع لا يزال يشكل تحديا مهما؛

●تسعى قطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية والصيد البحري لاجتذاب مواهب جديدة وخلق نوع جيد من المهنيين ، بسبب طبيعة العمل الشاقة وما يرتبط به من تدني المكانة الاجتماعية؛

●تتسم المنطقة باختلالات ذات طبيعة صحية مع انتشار نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة لدى الفئات السكانية الأكثر هشاشة، فضلاً عن أن نسبة عالية جداً من سكان المنطقة يعانون من زيادة الوزن، مما يزيد من العبء المرتبط بالأمراض غير المعدية.

وإذ نذكر:

أ- أنه منذ ما يقرب من 30 عامًا مضت، صرح الإعلان الختامي للمؤتمر الوزاري الأورو- متوسطي في برشلونة (نوفمبر 1995) بضرورة وضع إطار تعاون متعدد الأطراف في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط؛

ب- تعترف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدتها الأمم المتحدة بالدور الحاسم الذي يلعبه القطاع الفلاحي في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة؛

ت- مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية (2021)، والنداء اللاحق للعمل من أجل تسريع تحويل النظم الغذائية (يوليو 2023) وتوصيات حوارات القمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ وفي هذا الإطار، ساهم مركز الدراسات والبحوث الزراعية الدولية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهو أحد الشركاء الرئيسيين، بشكل خاص في:

أ- المساهمة في إنشاء منصة مؤسسة الفاو- المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط –مؤسسة "بريما" للنظم الغذائية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (SFSMED)؛

ب- إعلان الإمارات العربية المتحدة الصادر عن مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين بشأن الزراعة المستدامة والنظم الغذائية المرنة والعمل المناخي;

ت- إعلان "ماتيرا " Matera حول الأمن الغذائي والتغذية والنظم الغذائية (يونيو/حزيران 2021)، حيث أقر وزراء الخارجية والتنمية من مجموعة العشرين ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين بأن الحد من الفقر والأمن الغذائي والنظم الغذائية المستدامة أمر ضروري للقضاء على الجوع وتشجيع التماسك الاجتماعي والتنمية المجتمعية، والحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين البلدان وداخلها، وتنمية رأس المال البشري، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب، وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي الشامل والتنمية المستدامة;

ج- مبادرة "بوليا" Pouilles للنظام الغذائي لمجموعة الدول السبع، المذكورة في بيان قادة مجموعة الدول السبع (يونيو 2024) والداعية إلى تكثيف الجهود للتغلب على العقبات الهيكلية التي تعترض الأمن الغذائي والتغذية؛

ح- "الميثاق الجديد للاتحاد الأوروبي من أجل البحر الأبيض المتوسط" لبناء شراكات متوسطية في المجالات ذات الاهتمام المشترك وتعيين مفوض مخصص حصريًا لقضايا البحر الأبيض المتوسط في سبتمبر 2024، وذلك للمرة الأولى؛

خ- بيان وزراء الزراعة في مجموعة الدول السبع ("سيراكوزا" Syracuse، سبتمبر 2024) والتزامهم بجعل الزراعة والنظم الغذائية أكثر إنتاجية ومرونة واستدامة، لتحسين الأمن الغذائي والتغذية.

وبالنظر إلى أن:

- التضامن الإقليمي ضروري للحد من أوجه عدم المساواة؛

●أن الأمن الغذائي في المنطقة يعتمد أيضاً على استقرار الأسواق الفلاحية الدولية، مما يتطلب تنسيقاً إقليمياً يقظاً وتبادل المعلومات الموثوقة؛

● تلعب الزراعة المستدامة دورًا حيويًا في التخفيف من آثار تغير المناخ، لا سيما بوصفها قطاعًا قادرًا على التقاط الكربون؛

●تتناول السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة الجديدة 2023-2027 السياسة الزراعية الأوروبية التحول الزراعي الإيكولوجي في حالة بلدان الاتحاد الأوروبي؛

●يتطلب الحفاظ على الصيد البحري والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية نهجًا متضافرًا؛

●الزراعة والصيد البحري هما مصدران حاسمان للفرص في المناطق الريفية والساحلية لشباب البحر الأبيض المتوسط وينبغي اعتبارهما قطاعين واعدين؛

●يجب أن يكون التعليم والتدريب المهني مدى الحياة موجهين نحو احتياجات المناطق من حيث العمالة والمهارات، من أجل تعزيز تنمية المناطق القروية والساحلية، وكذلك لتعزيز مهارات وقدرات الشباب والنساء؛

●من الضروري ربط برامج التعليم والتدريب وتكييفها مع احتياجات القطاع الخاص لتعزيز مهارات ريادة الأعمال والتوظيف المحلي، مع تحفيز الاستثمارات العامة والخاصة؛

●من الضروري تعزيز النظم الإيكولوجية المتعددة الأطراف (البحوث والجامعات والمؤسسات والشركات الخاصة والبيئة) ، القادرة على تحديد الاحتياجات المحلية والعالمية، وتقليص الفجوات بين الكيانات العامة والخاصة، وخلق فرص عمل جديدة للأجيال الشابة.

ووعيا أن المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

●يروج منذ إنشائه في عام 1962 لبرامج بناء القدرات والتدريب والتعليم على مختلف المستويات؛ وقد تم تقديم دورات متقدمة ومتخصصة، وبرامج الماجستير والماجستير في العلوم في مجال النظم الزراعية الغذائية المستدامة، بما في ذلك قطاعي الصيد البحري والغابات، لعدة آلاف من الأشخاص؛

●المشاركة بنشاط في تقدم البحث العلمي، من خلال العديد من المشاريع البحثية الممولة من الاتحاد الأوروبي والعديد من الجهات المانحة الأخرى؛ ودعم مختلف منصات الدكتوراه الدولية؛ وتنفيذ البرامج والشبكات والإجراءات من خلال الدبلوماسية العلمية؛

●القيام بدور مركزي في التعاون والتنمية الإقليمية من خلال تعزيز التآزر بين المؤسسات العامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال مشاريع ميدانية تسمح بتعزيز قدرات المجتمعات الزراعية والصيد البحري وتربية الماشية، وتعزيز التكنولوجيات الزراعية المستدامة، وتيسير تبادل الممارسات الجيدة بين بلدان البحر الأبيض المتوسط، والإدارة المستدامة للمياه، ونهج المرونة لمواجهة تغير المناخ أو دعم المرأة في التحولات الاجتماعية والبيئية في المناطق القروية وغيرها؛

●المساهمة في تطوير العلاقات الدولية المتوسطية حول مواضيع أساسية في مجالات الفلاحة والغذاء والبيئة وإدامة حوار الثقة؛

●يوفر إطارا مناسبا لدراسة التطورات في النظم الفلاحية والغذائية المتوسطية، وزيادة الوعي بين أصحاب المصلحة وإجراء الدراسات، وخاصة الدراسات المستقبلية، مما يمكننا من التكيف قدر الإمكان مع التحولات الهيكلية والاقتصادية العميقة الجارية؛

●يساعد على تعزيز وقيادة منصات الحوار والتعاون الاستراتيجي، مما يتيح تبادل البيانات والخبرات والمعارف لتلبية الاحتياجات الملحة والناشئة لبلدان البحر الأبيض المتوسط من حيث الأمن الغذائي والسيادة الغذائية.

الوزراء ورؤساء الوفود

بالنظر إلى تنوع وتعقيد النظم الغذائية الزراعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالاتفاق مع المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبعد مناقشة السياسات والإجراءات الوطنية التي يتعين اتخاذها بطريقة متضافرة على المستوى الإقليمي لمعالجة القضايا المذكورة أعلاه، قدموا التوصيات التالية إلى: 1) إلى بلدان المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، 2) إلى المنظمات الدولية الناشطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط و 3) إلى المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

التوصية

-تعزيز دور ومبادرات المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتحفيز المساهمات المالية العامة والخاصة و/أو من خلال دعم مشاريع محددة ذات الاهتمام المشترك؛

-اعتبار التنمية القروية والصيد البحري المستدامة أولوية في استراتيجيات النمو الخاصة بها، لا سيما للدور الذي تلعبه هذه القطاعات في المساهمة في الأمن الغذائي ، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وفي مرونة الأراضي، وتنشيط مجتمعات الصيد وفي النمو الاقتصادي الشامل، وبالتالي الاستثمار بقوة في رأس المال البشري لهذه القطاعات؛

-توفير التعليم والدورات التدريبية التي تستجيب بشكل كافٍ للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمناطق القروية والساحلية في البحر الأبيض المتوسط من أجل المساهمة في إيجاد حلول مجدية في مجالات الإدارة المستدامة للموارد والمناخ والتنوع البيولوجي والزراعة الإيكولوجية والتنمية الإقليمية وريادة الأعمال في خدمة الأقاليم؛

-تيسير وصول الشباب والنساء إلى الأراضي الزراعية وغيرها من الموارد الإنتاجية من أجل تحفيز تجديد الأجيال وتنويع هياكل الإنتاج؛

-تنفيذ تدابير تدعم وتعزز الانتقال نحو نظم غذائية أكثر مرونة واستدامة وتنافسية وربحية وكفاءة وشمولية؛

- تعزيز السياسات المبتكرة التي تدفع بالتغييرات في استهلاك الأغذية وإنتاجها من خلال إتاحة "بيئة غذائية" أكثر ملاءمة؛

-دعم التعاون في مجال البحوث الغذائية بين بلدان المنطقة بهدف إنشاء نظم غذائية مستدامة؛

-تعزيز الإجراءات التي تهدف إلى الاعتراف الكامل بشهادات المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط في البلدان الأعضاء.

الطلب من المنظمات الدولية

-بدء مشاريع مشتركة في مجالات التدريب والبحث ونقل التكنولوجيا التي تعزز القدرات الوطنية في هذه المجالات، من خلال تعزيز التآزر بين البرامج لتسهيل تجميع الموارد البشرية والمالية؛

-تسريع الاستثمارات في الفلاحة المستدامة وإعادة تخصيص الاستثمارات المطلوبة بشكل عاجل للقطاع الفلاحي؛

-تعزيز مجالات إضافية للتعاون في مجالات مثل الأمراض العابرة للحدود، وتتبع الأغذية ومراقبة الجودة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ونقل التكنولوجيا والابتكار.

اطلب من المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

1. تعزيز القدرات والموارد:

1.1 التدريب وبناء القدرات

●مواصلة إنتاج المعرفة وتبادلها بشكل متزايد مع البلدان الأعضاء ومن أجلها وجعل تلك المعرفة أكثر فائدة للتنمية المستدامة في بلدان المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛

●تلبية الطلب المتزايد على التعليم من خلال تزويد الطلاب بالأساس النظري والعملي اللازم لبرامج الماجستير والدكتوراه. من الضروري أن تأخذ الدورات التدريبية المقدمة في الاعتبار اهتمام الهيئات العامة والخاصة بالخبرات التي يتم تطويرها من خلال مناهج موجهة نحو الحلول. وينبغي أن يقدم المركز التدريب الذي يسهل ظهور ملامح مهنية جديدة، مثل المديرين المبتكرين، ووكلاء نقل التكنولوجيا، والمدربين. وينبغي أن تتضمن هذه البرامج التعليمية نهج التعلم العملي، مع التركيز على المشاريع العملية وعمليات العمل المشترك؛

●تكييف برامجها لتشمل المهارات الخضراء والرقمنة والتكنولوجيات الجديدة والذكاء الاصطناعي، بما يتماشى مع البيئات الاجتماعية والاقتصادية المتطورة والمتطلبات المهنية. يتطلب هذا التطور نهجًا تكامليًا ومتعدد الأطراف، مما يسمح بتحسين التواصل والتفاهم بين مختلف الجهات الفاعلة؛

●توفير إطار حوار متعدد الثقافات، بما يضمن أن يظل التنوع العرقي والثقافي والديني مصدر إثراء متبادل.
● اتباع نهج استباقي ضروري لتعزيز قيم التسامح والاحترام والتعايش، لا سيما من خلال ورش العمل والتدريب الذي يركز على المشاريع الإنسانية من أجل مجتمع متوسطي متنوع وموحد.

1.2 التعاون والشراكات

●تعزيز تطوير مشاريع وبرامج التعاون على المستويين الوطني والإقليمي لزيادة إنتاج وإنتاجية الفلاحة والصيد البحري لصالح صغار المزارعين ومشغلي الصيادين والنساء والشباب في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتزويدهم بالمعارف والقدرات من أجل المساهمة بشكل أفضل في تحقيق الأمن الغذائي وزراعة ومصايد أسماك أكثر استدامة ومرونة وتحسين سبل العيش في المناطق القروية؛

●مواصلة تبادل المعلومات العلمية والتقنية والدراية الفنية وأفضل الممارسات من خلال أنشطة التواصل المؤسسي حول النظم الغذائية الزراعية المستدامة منصة (SFS-MED) ، والشراكة الابتكارية (MIP)، والزراعة العضوية(MOAN) ، والبقوليات (Beans)، ونباتات البحر الأبيض المتوسط (GenMedA)، و برنامج البحث والتنمية للاتحاد الأوربي؛

●الشبكة المتوسطية للغازات الدفيئة في الزراعة وغيرها؛

●مواصلة تبادل المعلومات الجغرافية السياسية والاستراتيجية بين الدول الأعضاء. وتماشياً مع البيانات الصادرة عن الاجتماعات الوزارية السابقة للجنة وزراء الزراعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، من أجل تحصين جدار الأمن الغذائي، تهدف شبكة المتوسط، التي تعد أداة مخصصة في مجال الحبوب إلى تعزيز القدرات الوطنية للإنذار المبكر والاستجابة وجمع الفاعلين من القطاعين العام والخاص، وصياغة استراتيجيات فعالة لمواجهة الأزمات، ودعم حوار استراتيجي شامل حول استدامة الأغذية الزراعية والأمن الغذائي وإدارة الأزمات؛

●تشجيع المشاركة الفعالة للمجتمعات القروية والساحلية في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالتحولات الفلاحية والمناخية. وينبغي أن يدعم المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط النهج التشاركي الذي يدمج أصوات الفلاحين والعاملين بقطاع الصيد البحري والنساء والشباب في تصميم وتنفيذ استراتيجيات القدرة على التكيف مع المناخ والأمن الغذائي. ومن خلال تعزيز قدرات الحكامة المحلية، يمكن للمركز " CIHEM " أن يساعد في ضمان اعتماد ممارسات مستدامة، وأن يجد الحلول لاحتياجات المجتمعات المحلية ويعزز قدرتها على الصمود في مواجهة تحديات تغير المناخ.

1.3تعبئة الموارد والتآزر التنظيمي

●مواصلة العمل على زيادة موارد المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال البحث عن آليات تمويل جديدة وتعزيز التحسينات التنظيمية التي تم إجراؤها في السنوات الأخيرة؛

●تطوير المبادرات والمشاريع لمختلف الفاعلين، بما في ذلك القطاع الخاص (الشركات والبنوك و شركات التأمين) ، لتمويل التحولات الأساسية ودعم المجتمعات الفلاحية. وينبغي أن تركز هذه الجهود على بناء القدرة على الصمود حول العلاقة بين المياه والغذاء والمناخ، وضمان الاستدامة على المدى الطويل وتلبية احتياجات التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ؛

●مواصلة البناء على التعاون القائم بين معاهد المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط والأمانة العامة، والاستفادة من التجارب السابقة والخبرات المشتركة لتعزيز التآزر وتعظيم الأثر العام في جميع مجالات العمل.

2. تنفيذ الإجراءات المستهدفة في القطاعات الرئيسية :

2-1 البحث والابتكار وتنشيط الشبكات

● تيسير شبكات المعلومات والبحوث في منطقة البحر الأبيض المتوسط بهدف تسخير المعارف والخبرات التقنية للمساهمة في إنشاء قاعدة المعرفة وتعزيز البحوث المتقدمة في الأسواق الفلاحية، والنظم الغذائية والثروة الحيوانية والسمكية المستدامة، والغابات، وإنتاج المحاصيل؛

● تعزيز الأنشطة البحثية المؤهلة بشأن قضايا محددة تتعلق بالنظم الزراعية الغذائية المتوسطية والمجالات ذات الصلة، مع التركيز على النهج والنتائج القائمة على الحلول. وتدعيم المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بمنحه الموارد المالية، ودعم الطلاب الشباب، وتعزيز الدبلوماسية العلمية وتقوية العلاقات الدولية والشراكات العلمية.

2.2 الزراعة المستدامة والنظم الغذائية

● مواصلة الجهود والمبادرات المندرجة في إطار منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط "UpM" ومؤسسة "بريما" على منصة "SFSMED " والحوارات التي تم تنظيمها على المستويات عبر الوطنية والوطنية وفوق الوطنية المندرجي في مؤتمر القمة العالمي للأغذية التابع للأمم المتحدة، والتي سلطت الضوء على التحديات والإجراءات الاستراتيجية اللازمة للانتقال المستدام للزراعة والنظم الغذائية في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛

● معالجة الجوانب الصحية والتقنية والاقتصادية للأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج المحلي على الرغم من ندرة الموارد، والتخفيف من آثار تقلبات أسعار الأغذية الدولية؛

● دعم التغييرات في السلوكيات الغذائية من خلال معالجة العوامل الهيكلية التي توجه الخيارات الغذائية، مع تعزيز وعي المستهلكين وتثقيفهم وتعزيز تهيئة بيئات غذائية مواتية لتقديم مساهمة هامة في الانتقال نحو نظم زراعية غذائية أكثر استدامة.

3.2 الإدارة المستدامة وتبادل المعرفة في الموارد الطبيعية والمناطق الساحلية ومصايد الأسماك

● دعم المبادرات الرامية إلى تحسين إدارة التربة، والإدارة السليمة لموارد المياه المتاحة، والتنوع البيولوجي النباتي والحيواني. وينبغي مواصلة تعزيز الممارسات الفلاحية والغابوية والصيد البحري المستدامة، والحد من تأثير تغير المناخ مع زيادة قدرة الساكنة المحلية على التكيف معها.

● مواصلة العمل على الاستخدام المستدام والإدارة المتكاملة للمياه وتوسيع نطاقه بهدف المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي المساهمة

في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه المقرر عقده في عامي 2026 و2028 بموجب القرار (A/77/L.106)؛

● إنتاج وتعزيز وتبادل المزيد من المعارف والممارسات الجيدة للبلدان الأعضاء، وأنشطة التدريب، وتبادل التكنولوجيات والوثائق التقنية؛ ونشر نتائج المشاريع، والمبادئ التوجيهية الواضحة القابلة للتنفيذ، وأدلة الممارسات الجيدة، وقائمة الأمراض التي تصيب الحيوانات المائية في المنطقة من أجل جذب الشباب، وزيادة الوعي وتبادل الخبرات وتعزيز الهوية الثقافية للمجتمعات المحلية والساحلية.

3. تعزيز النهج المستعرضة والشاملة:

3.1 التكامل بين الجنسين وتمكين المرأة

● مواصلة وتعزيز جهودها في إدماج المنظور النوعي في جميع برامجها، من خلال تطوير مبادرات التعليم والتدريب وبناء القدرات المصممة خصيصاً لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الفعالة في الفلاحة والصيد البحري وإدارة الموارد الطبيعية؛

● إجراء دراسات حول المسارات الوظيفية للنساء الخريجات من برامجها، مع التركيز على اندماجهن في سوق العمل والمساواة في الأجور والعوائق التي تحول دون تقدمهن الوظيفي. ستوفر هذه الدراسات بيانات أساسية لتعديل برامج التدريب الحالية وتطوير وحدات أو حلقات عمل إضافية تهدف إلى إعداد النساء بشكل أفضل للوظائف في مجالات العلوم والبحوث والقطاعات المهنية الأخرى.

● تعزيز شراكاتها مع البلدان والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لتيسير حصول النساء، ولا سيما النساء في المناطق القروية والساحلية، على قدر أكبر من الموارد الإنتاجية، بما في ذلك التمويل والأصول الإنتاجية الأخرى، وفرص القيادة.

3.2 مشاركة الشباب وتمكينهم

تشجيع الأجيال الشابة كعوامل للتغيير في الفلاحة والصيد البحري والنظم الغذائية وإدارة المياه. إن مشاركة الشباب أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الممارسات التقليدية مع تعزيز الابتكار. وينبغي أن يضمن المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بأن تكون الفلاحة المستدامة وتدبير المياه وإنتاج الأغذية مسارات مهنية مربحة وجذابة وقابلة للتطبيق، مما يساهم في السيادة الغذائية وتجديد الأجيال والتنمية الإقليمية.

3.3 المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم

● ينبغي المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالشراكة مع المنظمات والمؤسسات ذات الصلة، أن يطور تدريجيا مبادرات لتعزيز المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم وأصحاب المشاريع القروية من خلال دعم التمويل والتأمين الزراعي والعمل الجماعي والمساعدة التقنية للتكيف مع التحديات الجديدة، ولا سيما تغير المناخ والتغير التكنولوجي.

الاستنتاجات

● يؤيد الوزراء ورؤساء الوفود مبادرات المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط في مجالات النظم الغذائية المستدامة ودعم الشباب والنساء للاستثمار في الفلاحة المستدامة والصيد البحري، ويعترفون بأهمية عمل هذه المنظمة المكرسة للتعليم المتخصص بعد المرحلة الجامعية والتدريب ونقل المعرفة والتوظيف المهني في علاقات مع المؤسسات والكيانات الخاصة.

● يوافق وزراء المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط على عرض هذه التوصيات على وزراء خارجية بلدانهم حتى يتسنى أخذها بعين الاعتبار في المفاوضات الدولية والمبادرات السياسية التي يشاركون فيها، اقتناعاً منهم بضرورة اتخاذ إجراءات لصالح الاستثمار في الفلاحة والصيد البحري والمناطق القروية مع إبراز الاهتمام بالبعد الإقليمي للبحر الأبيض المتوسط.

● تهنئ الوفود الوزارية وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات في المملكة المغربية وجميع المتعاونين معه على الجهود المبذولة لإنجاح هذا الاجتماع.

● يعرب وزراء الزراعة لبلدان المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط عن خالص تقديرهم للمركز على جهوده المتواصلة والدؤوبة ودعمه لتنظيم هذا الاجتماع الثاني عشر الناجح للغاية.